

أزمة السلطة في الإسلام، وظهور الفرق، المعتزلة أنموذجا

The crisis of power in Islam, and the appearance of sects, the Mu'tazila as a model

مسالتي عبد المجيد، أستاذ محاضر "أ"

Messalti Abdelmadjid, MCA

جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر

Mohamed Boudiaf University of M'sila, Algeria

تاريخ القبول: 2021/11/16

تاريخ الإرسال: 2021/08/31

Considering, its beginning can be from the Saqifa incident, the political consequences that have had on it, and the multiplicity of approvals and opinions about the results of this incident until the emergence of the name of the "Mu'tazilites" after the famous dispute between "Wasil bin Ataa" (80 AH - 699 AD / 131 AH - 748 AD) and his teacher "Al-Hassan Al-Basri" (21 A.H.-642 A.D. / 110 A.H.-728 A.D).

Furthermore, what accompanied this period of disagreements between Muslims as individuals or groups represented by doctrinal speech sects, or political, about the problem of the caliphate as the Sunnis like to call it, or the imamate as expressed by the Shiites. In this context, it is worth asking the following question: How did this ideological political dispute represented in the Imamate help in the emergence of Islamic sects, and what are the characteristics that distinguished the thought and positions of the Mu'tazilites?

Keywords: Mu'tazili, Caliphate, Shiites, Murjia, Khawarij.

ملخص:

يمكن أن نحدد الفترة التي كانت أحداثها وأوضاعها ذات تأثير بارز في ظهور الفكر الاعتزالي، بمعاله وأعلامه، بالزمن الممتد بين مقتل عثمان بن عفان، وقد تكون متقدمة على ذلك، إذ يمكن اعتبار بدايتها من حادثة السقيفة، وما انجرّ عليها من تبعات سياسية، وتعدد المواقف والآراء حول نتائج هذه الحادثة إلى ظهور اسم المعتزلة بعد الخلاف المشهور بين "واصل بن عطاء" (80 هـ - 699م/131 هـ - 748م) وأستاذه "الحسن البصري" (21 هـ - 642م/110 هـ - 728م).

وما صاحب هذه الفترة من خلافات بين المسلمين كأفراد أو جماعات يمثلها فرق كلامية عقديّة كانت، أو سياسية، حول مشكلة الخلافة كما يحلو للسنة تسميتها، أو الإمامة كما عبّر عنها الشيعة. وفي هذا الإطار يجدر بنا طرح التساؤل التالي: كيف ساعد هذا الخلاف السياسي العقائدي المتمثل في الإمامة على ظهور الفرق الإسلامية، وما هي الخصائص التي ميزت فكر ومواقف المعتزلة؟

الكلمات المفتاحية: المعتزلة، الخلافة، الشيعة، المرجئة، الخوارج.

Abstract:

We can define the period whose events and conditions had a prominent impact on the emergence of the "Mu'tazili" thought, with its principles and figures in the time between the killing of "Othman bin Affan", and it may be ahead of that.

1-مقدمة:

كان إجماع بالأغلبية النسبية، لأنّ هناك من تأخر عن البيعة، من بني هاشم كعلي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، والعباس عم الرسول، ومن بني أمية: خالد بن سعيد بن العاص، والزبير بن العوام، وأبي سفيان، ومن غير القبيلتين السابقتي الذكر، أبو ذر، وحذيفة، والمقداد¹.

ورغم ذلك فإنّ "القاضي عبد الجبار" (ت415هـ) يهون من منّ تخلف أو امتنع عن مبايعة أبي بكر الصديق - τ - ويقول في هذا: «اشتهر الأمر في إمامة أبي بكر إلى أن لم يكن في الزمان إلا راضٍ بإمامته وكاف للنكير»². وقد أكد هذا الموقف "أبو الحسن الأشعري" عندما قال: «قد أجمع المهاجرون والأنصار وأهل بيعة الرضوان على إمامة أبي بكر الصديق وسموه خليفة رسول الله، وبايعوه، وانقادوا له، وأقروا له بالفضل. وكان أفضل الجماعة في جميع الخصال التي يستحق بها الإمامة، من العلم، والزهد وقوة الرأي، وسياسة الأمة وغير ذلك»³.

ولذلك كان رأي فريق من المعتزلة يمثلهم "القاضي عبد الجبار"، يقول بالإجماع، لكن فريق آخر من المعتزلة كذلك ويمثلهم "الجاحظ" (159هـ - 776م / 255هـ - 868م)، يقول بالاختيار لأنّ الإجماع في ذلك العصر أمر مستحيل لأسباب عدة أهمها: شساعة الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية، وصعوبة الاتصال والتواصل بين أبناء الأمة الإسلامية، والعصبية القبلية، والبدواة التي كانت تميز عقلية العربي آنذاك، وغيرها.

أول ما اختلف فيه المسلمون قبل أن يوارى الرسول - ρ - الثرى، هو اختلافهم السياسي حول من يخلف النبي؟ وما هي المواصفات والشروط الواجب توفرها فيه؟ وما هي مهامه؟ رغم أنهم في عهده - ρ - كانوا متماسكين، مترابطين، مستقرين، بفضل حكمة وحكمة الرسول - ρ - الذي لا ينطق عن الهوى، فصاروا فرقا متباينين، برغم ما كان يجمعهم. وأول ما حدث من اختلاف بين المسلمين بعد نبينهم - ρ - هو اختلافهم في الحاكم الذي يسوسهم.

وقبل الإجابة عن هذه التساؤلات، أحرى بنا أن نجيب عن الإشكال المطروح في هذا المبحث وهو: ما هي المراحل التاريخية للخلافة، وما مدى تأثيرها على ظهور الفرق عامة والمعتزلة خاصة، وما هي مواقف هذه الفرق من الأحداث التاريخية التي عرفتها الدولة الإسلامية في صدر الإسلام إلى غاية أفول المعتزلة بشكل رسمي بعد محنتهم؟

2-تحليل:

-بداية الاختلاف حول الخليفة

ما حدث بعد موت الرسول - ص - وبالتحديد في عهد الخلفاء الراشدين، أنّها كانت شورى ولكنها تختلف من خليفة إلى آخر، وبعد حادثة السقيفة، وإن اختلف الأنصار والمهاجرين حول الشخص الذي يُختار لذلك، ثم اجمعوا بعد المشاورة والمداولة على اختيار أبي بكر الصديق خليفة لرسول الله ρ ، ولكن لم يكن هذا الإجماع بالأغلبية المطلقة كما يعبر عنها بلغة عصرنا بل

الخلافة، ثم ما تلاه من خلاف بين أبي بكر وأنصاره من جهة ونفر من بني هاشم الذين أرادوا أن تكون الخلافة لعلي كرم الله وجهه، من جهة أخرى.

-البوادر السياسية لأزمة الخلافة-

ثم ما حدث بعد أشهر معدودات من خلافة أبي بكر الصديق - τ - من حروب الردة التي لم تكن حسب بعض المفكرين ذات طابع ديني بل سياسي بحث لأنّ هناك قبائل ظلت تدين بالدين الإسلامي ولكنها رفضت ما حدث في المدينة من نقل سلطة الرسول - ρ - إلى أبي بكر، فمالك بن نويرة التميمي كان يقول لخالد بن الوليد قبل أن يقطع رأسه انه لا يزال على الإسلام، وانه لا يؤدي الزكاة إلى صاحب خالد، أي أبي بكر الصديق القرشي، وحتى عمر بن الخطاب - τ - يشهد لمالك بن نويرة بالإسلام إذ يخاطب أبا بكر الصديق - τ - قائلاً: «إن خالدًا قتل مسلمًا فاقتله» فيرد عليه أبو بكر معترفًا كذلك بإسلام مالك بن نويرة: " ما كنت اقتله، فانه تأول فاخطأ" ⁶. وكل هذا بيّن كما قلت سابقًا أن بيعة أبي بكر لم تكن كما ادعى "القاضي عبد الجبار"، و"الجاحظ" و"الجويني" و"أبو الحسن الأشعري" أنها كانت بالأغلبية المطلقة، أو كما يعبر عنها آنذاك بالإجماع.

ولكن كيف انتقلت الخلافة إلى عمر بن الخطاب - τ - ؟ هل بالاختيار أو بالإجماع أم بالتعيين؟ لم يكن الصراع على الخلافة بعد وفاة أبي بكر الصديق - τ - كما كان عليها في الخلافة الأولى، وذلك لان أبا بكر الصديق - τ - قبل انتقاله إلى

يقول "الجاحظ" في هذا الموقف: «إنّ إجماع الناس كلهم على الصواب أمر لا يُنال، ولكن إذا كانت الأمة قد أطبقت على طاعة رجل، على غير الرغبة والرغبة، ثم لم يكن اغتراراً ولا إغفالاً، فليس في شذوذ رجل ولا رجلين دلالة على انتقاص أمره وفساد شأنه. وليس يحتج بهذا وشبهه إلا رجل جاهل بطباع الناس وعملهم. ولو كان هذا وشبهه ناقصاً لإمامة أبي بكر، كانت إمامة علي أنقص وأفسد، لأنّ الدنيا انكفّت بأهلها عليه وماجت بساكنيها من ولايته، وتداعت من أقطارها، تريد محاربتته» ⁴.

نلاحظ أن "القاضي عبد الجبار" في تهويله للمتخلفين عن مبايعة أبي بكر الصديق - τ - يتجاهل قيمة وعدد هؤلاء المتخلفين. كما أن "الجاحظ" في تهويله للرافضين لعلي كرم الله وجهه، يقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه الشيعة عندما قلّوا من أهمية مبايعة أبي بكر، والتي لم تكن كما يرى الإمام "الجويني" (419هـ - ت478هـ) بالإجماع لأنه حسب رأيه لا يشترط إجماع في الإمامة، إذ يقول: «اعلموا أنه لا يشترط في عقد الإمامة الإجماع، بل تنعقد الإمامة وان لم تجتمع الأمة على عقدها. والدليل على ذلك أن الإمامة لما عقدت لأبي بكر الصديق ابتدر لإمضاء أحكام المسلمين ولم يتأن لانتشار الأخبار إلى من نأى من الصحابة في الأقطار، ولم ينكر عليه منكر، ولم يحمل على التريث حامل» ⁵.

وهذا القول فيه مبالغة أيضا وتجاهل لما حدث في السقيفة من خلاف بين الأنصار والمهاجرين على

الدين والهجرة والسابقة والعقل¹² والعلم والمعرفة
بالسياسة ما للستة الذين جعل عمر الأمر شورى
بينهم»¹³.

وهذا ما يلاحظ أن طريقة اختيار الخليفة
الثالث تختلف عن اختيار الخليفين السابقين، أبي بكر
الصديق وعمر بن الخطاب - ٧ - فاختيار الخليفة
الأول كان عن طريق الانتخاب المباشر من المسلمين
فكانت المبايعه الخاصة في سقيفة بني ساعدة، ثم تلتها
المبايعه العامه من المسلمين في اليوم الموالي داخل
المسجد. أما عمر بن الخطاب فقد كان انتخابه من
خلال ما تسمى بطريقة العهد لمن بعده، إذ اختاره أبو
بكر وعهد إليه، ثم أخذ البيعة له من المسلمين. بينما
اختيار الخليفة الثالث، كان من خلال ترشيح عمر بن
الخطاب - ٨ - لستة من الصحابة، يتفقون على اختيار
واحد منهم، ويقدموه لجمهور المسلمين ليبيعوه، وهذا
ما حصل، حيث اختار الستة عثمان بن عفان - ٨ -
ورشحوه هم للعامه فبايعوه¹⁴.

وقد أثبتت كتب التاريخ أن عثمان بن عفان -
٨ - كان ضعيف الشخصية، ويحايي أهله وقبيلته الأموية
ويعينهم في المناصب العليا للدولة، وفي الأقاليم كولاة¹⁵.

ففي عهد عمر بن الخطاب، لم يكن لبني أمية سوى
ولاية واحدة، ولقریش ككل ثلاث ولايات، منها ولاية
واحدة لبني عدي، المنحدر منها عمر بن الخطاب - ٨ -

وبالمقابل فإنّ بني أمية في عهد عثمان قد
سيطرت على سبع ولايات، يضاف لها قبض "مروان بن

الرفيق الأعلى، اختار عمر ابن الخطاب - ٨ - كي
يستخلفه في الحكم فشاوور الصحابة وأهل الحل والعقد
في هذا الاختيار ومنهم عبد الرحمان بن عوف، وعثمان
بن عفان، وطلحة بن عبید الله، فلم يجد أبو بكر إلا
القبول من طرفهم⁷، ثم أحضر أبو بكر عثمان بن عفان
ليكتب عهد عمر، وأمر أن يقرأ الكتاب بعد ذلك على
الناس، فسمعوا وأطاعوا، ثم أحضر أبو بكر عمر فقال
له: «إني قد استخلفتك على أصحاب رسول الله - ٨ -
- وأوصاه بتقوى الله»⁸.

وبذلك كان استخلاف عمر بن الخطاب - ٨ -
- بلغة العصر على شكل استفتاء وليس انتخابا. وبقي
في الخلافة عشرة أعوام وأشهرًا، ومات بعد أن طعنه أبو
لؤلؤة المجوسي غلام المغيرة بن شعبة وهو يؤم المسلمين
في صلاة الفجر سنة ثلاثة وعشرين للهجرة⁹. لكن
عندما حضرت عمر الوفاة، وبعد إلحاح من الصحابة
على أمير المؤمنين لتعيين من يخلفه، «فلم يدعها شورى
خالصة، ولا انتخابية خالصة، بل أوصى لستة نفر من
الصحابة - ٧ - ليجتمعوا ويختاروا الخليفة من بينهم،
فاختاروا عثمان بن عفان»¹⁰

وهؤلاء الستة هم: عثمان بن عفان، علي بن
أبي طالب، طلحة بن عبید الله، الزبير بن العوام، سعد
بن أبي وقاص، عبد الرحمن بن عوف - ٧ - ويرى
"ابن تيمية" أنهم من كبار الصحابة ذوي الشوكة
والقدرة¹¹، وهذا ما أكده "ابن حجر العسقلاني" عندما
قال عنهم: «لم يكن في أهل الإسلام أحد من المنزلة في

تحت الإكراه، فقد قال الزبير: «ما بايعتك قط، وإن كنت على يقين أنك أولى بها، فاجعلها شوري»²⁰.

يصور "ابن تيمية" (606هـ - 1263م/728هـ - 1328م) الحال بعد مقتل عثمان - τ - قائلاً: «وأما علي - τ - فإنه ببيع عُقَيْب قتل عثمان - τ - والقلوب مضطربة مختلفة، وأكابر الصحابة متفرقون، وأحضر طلحة إحضاراً حتى قال من قال: أنهم جاءوا به مكرهاً، وأنه قال: بايعت واللج - أي والسيف - علي قفي»²¹، يعني انه بايع تحت إرغام وإكراه الثوار، وطعنت عليه عائشة واستحلت محاربتة²²، وكانت تيمية تأمل أن يتأمر طلحة التيمي²³ - قد يكون هذا مجرد تخمين واستنتاج غير صحيح، قال به ابن أبي الحديد - ثم أيد بيعة علي - كرم الله وجهه - أهل الحجاز والعراق، لكن أهل الشام وواليهم معاوية امتنعوا عن المبايعة بحجة وجوب الاقتصاص من قتلة "عثمان" - τ - أولاً، وهي كلمة حق أريد بها باطلاً - كما يقال -

- ظهور الفرق الكلامية

وبعد موقعة الجمل، والصفين، وقضية التحكيم²⁴، ظهرت أول فرقة سياسية بالمعنى الحقيقي للكلمة، وهي فرقة الخوارج، التي خرجت عن علي، وكفرته كما كفرت معاوية أيضاً.

وبالمقابل ظهرت فرقة أخرى مقابلة للفرقة السابقة الذكر تشيعت لعلي بن أبي طالب - τ - عرفت بالشيعية، وهكذا آلت الأمور في نهاية حكم علي بن أبي طالب - τ - إلى وجود ثلاثة أمراء بدل أمير واحد كما كان مُتفق عليه في سقيفة بني ساعدة، فبعد

الحكم" (ت65هـ - 685م) الأموي على زمام الأمور عندما كان كاتباً لعثمان، أي وزيره الأول¹⁶، أو رئيس حكومته بالاصطلاح الحالي، ترتب عن هذه السياسة سخط عام على استئثار قريش بالسلطة، سواء كانت ممثلة في الخلافة العامة أو ولاية أمور الناس في الأقاليم.

يضاف إلى هذا صعود المنافقين والسفلة للمناصب العليا، وتدخل اليهود في إذكاء نار الفتن، إذ يذكر المقرئ أن عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أظهر الإسلام وأبطن الكفر، هو الذي أثار فتنة عثمان بن عفان - τ - حتى قتل. أي أن ابن سبأ هذا هو الذي دس مبادئه الفاسدة، بين المسلمين وأضل البعض منهم، وما زال يؤلب الثوار على عثمان حتى قتلوه، وزعم أصحابه إنما فعل ذلك انتصاراً لعلي، ولحقه في الإمامة¹⁷. وبعد رفض عثمان - τ - مطالب الساخطين الداعين للإصلاح، أو عدم قدرته على الضغط على ولاته، كانت النهاية تراجية تمثلت في زحف الثوار من الكوفة، والبصرة، ومصر، على المدينة، وحصار عثمان بن عفان - τ - ثم قتله¹⁸. وكان كما يقول "ابن تيمية": «لأهل الفتنة بالمدينة شوكة لما قتلوا عثمان، وماج الناس لقتله موجاً عظيماً»¹⁹.

وإذا كان الصراع على الخلافة بدأ منذ وفاة الرسول - ρ - فإنه كان أكثر ضراوة ودموية في عهد الخليفة الراشدي الرابع علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - فقد بايعه الثوار الذين قتلوا عثمان - τ - وأهل المدينة، الأنصار والمهاجرون، عدا فريق من المهاجرين منهم طلحة والزبير الذين امتنعوا عن البيعة وقيل بايعوا

والاضطرار بدل الاختيار التام أو الشورى. فإذا كان تأسيس الإسلام على حد تعبير هبغل هو «ثورة الشرق»، «فإنَّ الفتنة كانت ثورة في ثورة»³⁰. وقد تكون - كما يبدو - وفي كثير من الأحيان ثورة مضادة، أو ثورة للقضاء على ثورة.

وهذا ما فعله معاوية عندما عهد لابنه يزيد، وحجته في ذلك - كما يزعم - كما أشار عليه المغيرة بن شعبه³¹، خوفه من حدوث الفتنة ووقوع النزاع الذي يؤدي إلى سفك دماء المسلمين، كما حدث منذ مقتل عثمان بن عفان - τ - ولكن ما يؤخذ على معاوية، أنه لم يختار خليفة أكفأ وأفضل كما فعل أبو بكر - τ - ولم يترك المشورة للمسلمين كما عهد لها عمر لستة أخيار المسلمين، ثم إنَّ عهده لابنه يعده عن الموضوعية والواقعية، ويغرقه في عالم الذاتية والعاطفة الأبوية الجياشة.

فظل الأمويون ضالين عن المبدأ الذي سار عليه الخلفاء الراشدون وهو الشورى، لأنَّ بني أمية كما يرى "ابن خلدون" لا يرضون سواهم في الملك، وهم عصابة قريش، وأهل الملة أجمع. ودليل "ابن خلدون" على ما رأى: هو أنَّ عمر بن العزيز كان يتمنى أن يعهد بالخلافة إلى القاسم بن محمد بن أبي بكر - τ - ولكنه لم يستطع فعل ذلك خشيةً من بني أمية أهل الحل والعقد³²، وأهل الغلب منهم.

فالملك على حد تعبير "ابن خلدون" لا يحصل إلا بالتغلب والتغلب لا يحصل إلا بالعصبية³³. ورغم أن عمر بن عبد العزيز أراد الرجوع إلى طريقة الخلفاء

اقترح الأنصار: «منا أمير ومنكم أمير...»²⁵. ورفض المهاجرين لهذا الاقتراح، وتسفيه عمر بن الخطاب - τ - له بقوله: «هيهات أن يُجمع سيفان في غمدٍ واحدٍ، أنه والله لا ترضى العرب أن تُؤمركم ونبيها من غيركم. ولكن العرب لا ينبغي أن تولي هذا الأمر إلا من كانت النبوة فيهم وألو الأمر منهم...»²⁶.

قلت أصبح هناك ثلاثة أمراء: علي في العراق، ومعاوية في الشام، وعبد الله بن وهب الأزدي أميراً انتخبه الخوارج، ثائراً على أهل العراق والشام معا. وانتهت هذه الأحداث بمقتل علي بن أبي طالب على يد عبد الرحمان بن ملجم المرادي، أحد الخوارج بالكوفة، فجر خمسة عشر رمضان سنة أربعين للهجرة²⁷. وكانت بذلك نهاية حكم الخلفاء الراشدين، الذي دام من السنة الحادية عشر للهجرة، إلى السنة الأربعين للهجرة، أي تسعة وعشرون سنة،

وقد بايع أتباع علي - τ - ابنه الحسن الذي لم يبق فيها إلا أشهراً معدودة، ثم عقد صلحا مع معاوية بن أبي سفيان، تنازل له عن الخلافة²⁸، من أجل جمع كلمة المسلمين، وحققنا لدمائهم. فحقق بذلك خبر رسول الله - ρ - حين قال مثنياً على الحسن: «ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين»²⁹.

ورغم اغتيال ثلاثة رؤساء دولة - بلغة العصر الحالي - من أصل أربعة رؤساء، إلا أن الحكم الراشدي كان يمثل الخلافة الشورية، التي تحولت بعد ذلك إلى ملك عضوض، يتوارثه الأمويون، فحلت القوة

-تبني الحكم العباسي نظرية التفويض الإلهي وانطلاقاً من نظرية "ابن خلدون" في تفسير التاريخ، وأن الحكم يحصل دائماً بالتغلب، وأن التغلب لا يكون إلا بقوة العصبية. فإنّ الدولة الأموية عندما ضعفت شوكة عصبيتها، ومالت إلى الترف والبذخ، وبالغت في التطرف والتعصب إلى العرب، نشطت حركات الشيعة في القرن الهجري الثاني، وانضم لها الفرس الساخطون على الحكم الأموي، فكانت سنة مئة واثنان وثلاثون للهجرة، نهاية الحكم الأموي، ليبدأ الحكم العباسي بالخليفة أبي العباس السفاح.

ودامت الخلافة العباسية أكثر من خمسة قرون (132هـ - 656هـ)، ولم تكن هذه الخلافة على نمط واحدٍ من القوة والعدل والاستقرار والأمن، ثم انتقلت إلى أخ أبي العباس، أبي جعفر المنصور، ومضت الخلافة في ذريته، ولكن الدولة الإسلامية لم تستمر موحدة في ظلهم، ففي العصر العباسي الأول (132هـ - 232هـ)، أي من خلافة أبي العباس حتى خلافة أبي جعفر هارون الواثق، كانت فيه السلطة السياسية والدينية في أيدي الخلفاء في العالم الإسلامي كله عدا الأندلس فقد تمكن عبد الرحمن بن هشام بن عبد الملك من الفرار إلى الأندلس وأقام دولة أموية هناك مستقلة عن العباسيين³⁶.

أما في العصر العباسي الثاني (232هـ - 590هـ) أي من حكم أبي الفضل جعفر المتوكل إلى منتصف حكم أبي العباس أحمد الناصر، فقد نشأت دول أخرى كثيرة بعيداً عن العراق، في إفريقيا، ثم في

الراشدين في الحكم والشورى والعدل، إلا أنه لم يوفق إلى ذلك لتغلب العامة عليه، ولقوة عصبية بني أمية، ولذلك لم تدم خلافته طويلاً، وعادت طريقة معاوية من جديد. ونتيجة لهذا التحول الجذري في الخلافة الإسلامية في العهد الأموي، فقد قامت الأمة الإسلامية في عهد نبيها محمد - ρ - وخلفائه الراشدين على التراحم والأخوة وإنكار الذات، بيد أن هذا لم يدم في العهد الأموي لتحل مكانها روابط النسب، وتعلو نعة العصبية العربية.

ومن ثمّ ظهرت في عهدهم حركات الموالي التي ساعدت على إسقاط الدولة الأموية، التي ابتعدت كثيراً عن الشورى والخلافة، وأصبحت ملكاً استبدادياً، قائماً على النظام الوراثي، مثلما كان سائداً عند الفرس والروم، ولذلك شُبه النظام الملكي الأموي بالهرقلية أو الكسروية³⁴، نسبة إلى نظام أباطرة الروم، وأكاسرة الفرس، الذين كانوا يتبعون النظام الوراثي، ويتميزون بالعنجهية والجبروت.

حتى أن "ابن خلدون" يذكر في مقدمته أن عمر بن الخطاب - τ - عند مقابلته لمعاوية بن أبي سفيان في الشام، وكان هذا الأخير في أبهة الملك، وزيه من العدد والعدة، استنكر ذلك عمر - τ - وقال: «أكسروية يا معاوية؟»، فأجاب معاوية: «يا أمير المؤمنين أننا في ثغر تجاه العدو، وبنا إلى مباحاتهم بزينة الحرب والجهاد حاجة. وهذه الحاجة تتمثل في تحقيق مقصد من مقاصد الحق والدين... وليس كما كان عليه أهل فارس في ملكهم من ارتكاب المظالم والبغي»³⁵.

سبق وأن أشرت إلى أن الشيعة تعتبر أول فرقة إسلامية سياسية ظهرت للوجود في التاريخ الإسلامي وهذا ما تؤكد مصادره، وتتفق فيه فرقهم، ف"النوختي" يصرح في كتابه "فرق الشيعة": «انه بعد موت الرسول - ρ - افتترقت الأمة ثلاثة فرق: فرقة منها سميت "الشيعة": وهم شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام، ومنهم افتترقت صنوف الشيعة كلها. وفرقة منهم ادعت الإمرة والسلطان، وهم "الأنصار" ودعوا إلى عقد الأمر لسعد بن عباد الخزرجي. وفرقة مالت إلى بيعة أبي بكر بن أبي قحافة، وتأولت فيه: أن النبي - ρ - لم ينص على خليفته بعده، وأنه جعل الأمر إلى الأمة تختار لنفسها من رضيته»⁴⁰.

- من الشيعة إلى الخوارج، وظهور المرجئة

إلا أن المعتزلة تنكر أن تكون الشيعة قد ظهرت بعد موت الرسول - ρ - مباشرة، بل تعود نشأتها إلى فترة إمامة جعفر الصادق، والتي تحض فيها هشام بن الحكم بدور واضح قواعد التشيع، والمتميز بعقيدة "النص والوصية"، ثم أخذها عنه معاصروه ومن جاءوا من بعده⁴¹، فالشيعة ليست فرقة قديمة كما تدعي، بل هي كما يقول "القاضي عبد الجبار": «هذا على أن لا نسلم ما ذكرته الشيعة من أنها كثرة عظيمة، لأنّ عندنا أنّ هذا المذهب حدث قريبا، وإنما كان من قبل يذكر الكلام في التفضيل ومن هو أولى في الإمامة وما يجري مجراه، فكيف يصح التعلق بما قاله؟»⁴². فنشأة الشيعة على حد رأي المعتزلة، ليس مرتبطاً بيوم السقيفة كما

مصر، وفي منتصف القرن الرابع زحف البويهيون³⁷ إلى بغداد وفرضوا سلطتهم على الخلفاء العباسيين الذين فقدوا السلطة الدينية والسياسية كذلك.

وفي العصر العباسي الثالث، وهو العصر الأخير من حكم العباسيين، والذي ينتهي بمقتل الخليفة المعتصم وذويه سنة 656هـ على يد التتار. وقد كان الخلفاء العباسيون سبعة وثلاثين خليفة من أشهرهم بعد المنصور، المهدي، وهارون الرشيد، والمأمون، والمعتصم³⁸.

وما يلاحظ على نظام الخلافة في العصر العباسي، انه اخذ شكلا آخر مغايرا للخلافة الأموية، فإذا كانت هذه الأخير تحاول أن تفسر حكم ملوكها انطلاقا من نظرية العناية الإلهية، وذلك من خلال تبنيتها موقف الجبريين الذين يقولون بأنّ أفعال الإنسان من صنع الله وأنها تنسب إليه مجازا، فإنّ الخلافة العباسية كانت تتبنى نظرية التفويض الإلهي.

ومعنى هذا أن الحاكم العباسي مفوض من الله ولا يستمد سلطته من الأمة. ولذلك بدأت الألقاب الخلافية المضافة إلى الله تظهر منذ قيام الدولة العباسية³⁹، مثل: الهادي، الرشيد، الواثق، المتوكل، القاهر، القادر... وفي كلتي الخلافتين الأموية والعباسية غيبت إرادة الإنسان وحرية، لا لشيء إلا لتبرير سلوكيات الحكام وحاشيتهم، وكانت هذه التصرفات وتبريراتها من العوامل التي ساعدت على ظهور الفرق الإسلامية.

من خالفهم واستحلوا دماءهم⁴⁴. وفي هذا قال "ابن تيمية": «وظهرت الخوارج بمفارقة أهل الجماعة واستحلال دمائهم وأموالهم»⁴⁵. فمن ذلك أنهم قتلوا عبد الله بن خباب لأنه لم يؤيدهم في رأيهم⁴⁶.

وأما موقفهم من الولاة، فقد شقوا فيه الطاعة وسعوا في تفريق كلمة المسلمين، يظهر ذلك من خلال عنادهم ومعارضتهم لأمر المؤمنين على بن أبي طالب - ع - حيث تخلوا عنه وخالفوه في أخرج المواقف، وعصوا أمره، وطالبوه بوقف القتال بعدما شارف جيشه على الانتصار على أهل الشام، وهددوه بالقتل إذا لم يوقف القتال، فبعث إلى قائده يأمره بوقف القتال⁴⁷.

فقد ملّ الخوارج الخضوع للسلطان والحكم المركزي، وبذلك كانت مبادئهم السياسية تحمل النزعة القبلية⁴⁸، ويعتبروا أول من دعا إلى انتزاع الخلافة من قريش، إذ انتخبوا أميرهم عبد الله بن وهب الأزدي وهو لا ينتمي لقريش. وقالوا إن عبدا حبشيا لا يقل أهلية للخلافة عن سليل أعظم القبائل حسبنا ونسبا⁴⁹. والملاحظ أن الخوارج من الفرق التي تعتقد بإمكانية الاستغناء عن الأمير، إذا لم تمكنهم الظروف من تحقيق الأسس التي وضعوها لاختيار الخليفة⁵⁰، لأنّ الناس يتوازعون ويتكافؤون باحتياج بعضهم إلى بعض وتداخل علاقاتهم، وهذا ما يضمن تحقيق الأمن والعدل⁵¹.

إنّ هذا التبرير المقدم لادعاء الخوارج بإمكانية الاستغناء عن الأمير غير مقنع ولا يؤكده التاريخ والواقع، فالإنسان ليس ملاكاً، أو معصوماً من الخطأ، وليس عاقلاً فحسب، بل هو كتلة من النزوات والرغبات

يدعى "النوبختي"، بل بعقيدة النص والوصية في عهد هشام بن الحكم.

أما الخوارج، فقد ارتبط ظهورهم، برد فعل جماعة على مآلات التحكيم، ورغم أن الفرقتين كانتا قبل حادثة التحكيم تنظيمًا واحداً يمكن أن نسميه "أنصار علي". وهم - أي الخوارج - مع الثورة المستمرة والخروج الدائم وتجريد السيف ضد «أئمة الجور» كما يرون، يقول في هذا "ابن حجر العسقلاني" (773هـ - 1372م / 852هـ، 1448م): «إن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دماءهم وتركوا أهل الذمة فقالوا نفي لهم بعهدهم وتركوا قتال المشركين، واشتغلوا بقتال المسلمين، وهذا كله من آثار عبادة الجهال الذين لم تنشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بجبل وثيق منه، وكفى أن رأسهم رد على رسول الله - ﷺ - أمره ونسبه إلى الجور»⁴³.

يعني أن الجهل كان من الصفات البارزة في تلك الطائفة التي هي إحدى الطوائف المنتسبة إلى الإسلام. لكن هذا الحكم صادر عن "ابن حجر العسقلاني" شافعي المذهب اشعري العقيدة، فلا ينصف الخوارج حقهم، فقد أعلنوا أن بني أمية قد اغتصبوا السلطة، وأنّ جورهم قد عطّل الحدود، وأضرّ بالرعية، حتى أغنى الغني، وأفقر الفقير، وهذا موقف يحسب لهم لا عليهم.

وقد تميز الخوارج بآراء خاصة فارقوا بها جماعة المسلمين، ورأوها من الدين الذي لا يقبل الله غيره، ومن خالفهم فيها فقد خرج من الدين في زعمهم، فأوجبوا البراءة منه. بل إن منهم من غلا في ذلك، فأوجبوا قتال

في عدم القدرة على تبيان الحق من الضال، ولذلك يرجئون أمورهم إلى يوم القيامة⁵⁵.

وسُمُّوا بالمرجئة من الإرجاء وهو التأخير، والتمهيل: إما لأنهم يرجئون رتبة العمل عن الإيمان، أو لأنهم يرجئون الحكم على صاحب الكبيرة إلى يوم الدين، ويتركون الحكم عليه بالكفر أو الإيمان إلى الله، وهذا مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوجَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁵⁶.

وإذا كانت المرجئة تتفق مع الشيعة الزيدية في القول بقرشية الإمام، فإنها تختلف عنها في طبيعة الشخصية المعنوية، ذلك أن المرجئة تبدو متسامحة ومتساهلة مع الأمراء بما فيهم أمراء بني أمية، لذلك يقول عنهم "محمد ضياء الدين الريس": «يمكن أن يعبر عن مذهبهم بلغة العصر الحديث بأنه مذهب التسامح، أي التسامح الديني بين طوائف المؤمنين في حدود الإسلام، فلا يكفر بعضهم بعضاً، ولا يلعن بعضهم بعضاً»⁵⁷.

بالمقابل فإن الشيعة تدعو وتناضل من أجل تأسيس دولة دينية الحاكم فيها معين بنص لا يخرج عن علي - كرم الله وجهه - وآل الرسول - ρ -⁵⁸ وليس هذا فحسب بل إن المرجئة لا تعترف بالخلافة الأموية فقط بل تجعلها شرعية من خلال قولها بالإرجاء، ووجهة نظرها في تعريفها الإيمان بأنه التصديق أو المعرفة بالقلب أو الإقرار.

وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، لأن التصديق بالشئ والجزم به لا يدخله زيادة ولا نقصان. ترتب عن

والأهواء، يسعى دوماً لتحقيقها، وفي بعض الأحيان بطرق غير مشروعة، وغير أخلاقية. ويسعى الإنسان غالباً إلى التحايل على القانون، بل وحتى مخالفة أوامر ونواهي الشرع، وعليه فالخلافة واجبة والأمير ضروري، فوجوده بعيوبه ونقائصه، أفضل من عدمه. ولهذا يعيب "ابن عبد ربه" على الخوارج دعوتهم إلى الاستغناء عن الأمير إذا كان لا ينتخب وفق الأسس التي وضعوها، فيقول: «إنما مذهبهم ألا يكون أميراً، ولا بد من أمير برا كان أو فاجراً»⁵².

وفي خضم الصراع القائم بين الخوارج الذين يكفرون علي وعثمان والحكمين. والشيعة التي تكفر أبا بكر وعمر وعثمان. تظهر إلى الوجود فرقة المرجئة في العقود الأخيرة من القرن الأول، في عهد بني أمية، ويقال إن الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب - ط - هو أول من قال بالإرجاء، ويؤكد هذا الرأي كل من "القاضي عبد الجبار" عندما يقول: «ولم يكن مخالفاً لأبيه - محمد بن الحنفية - وأخيه - أبي هاشم أستاذ "واصل بن عطاء" - إلا في شيء من الإرجاء أظهره»⁵³.

وابن سعد الذي قال عن الحسن بن محمد بن الحنفية أيضاً: «إنه كان من ظرفاء بني هاشم، وأهل العقل منهم. وكان يقدم على أخيه أبي هاشم في الفضل والهيئة. وهو أول من تكلم في الإرجاء»⁵⁴ وترى المرجئة أن الخوارج والشيعة والأمويين مؤمنون، وبعضهم على حق لكن البعض الآخر مخطئ، إلا أن الصعوبة تكمن

هذا ما جعل هذه الفرقة معادية من حيث مبادئها وممارساتها لسياسة بني أمية وتبنيهم للفكر الجبري المبرر لأفعالهم، ومباركتهم - أي حكام بني أمية - لما يدعو له المرجئة من إرجائهم الحكم على صاحب الكبيرة إلى يوم الدين، ويتكون الحكم عليه بالكفر أو الإيمان إلى الله.

فالمعتزلة فرقة كلامية سبقها في النشأة فرق كالجهمية والقدرية، ولكن المعتزلة أهم فرقة عرضت موضوعات علم الكلام في نسق مذهبي متكامل، «بل لقد أصبحت مسائل علم الكلام تناقش في إطار الحدود التي وضعها رجال المعتزلة»⁶². ومن المعروف أن المعتزلة نشأت بسبب الخلاف الذي دار بين أهل السنة والخوارج، حول مرتكب الكبيرة، فالخوارج يقولون إن مرتكب الكبيرة كافر، ولو أننا سلمنا بذلك لكانت النتيجة خروجه عن الدين الإسلامي، ولا تقبل له شهادة. أما أهل السنة فيرون أن مرتكب الكبيرة مؤمن، له بذلك أن يتمتع بكل الحقوق⁶³، وفي هذا الصدد يقول "الشهرستاني" (479هـ - 1086م/548هـ - 1153م):

[دخل رجل على "الحسن البصري"، فقال: يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يُكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة وهم وعبدية الخوارج، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان، فلا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم

هذا التعريف أن أصحاب المعاصي مؤمنون كاملو الإيمان بكمال تصديقهم، وأنهم حتماً لا يدخلون النار في الآخرة، لأن الإيمان عند المرجئة ينحصر في الجانب العلمي فقط دون العملي⁵⁹ خاصة لدى "اليونانية"، يعني أنها تخرج العمل عن الإيمان، وتجعل من ارتكب المعاصي مؤمناً كامل الإيمان.

فأداء الفروض والطاعات بالنسبة للمرجئة ليس من الإيمان، ومنه لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. فالمؤمن عندهم لا يدخل الجنة بعمله وطاعته، بل بإخلاصه ومحبه⁶⁰. وكان المؤمن عندهم كما يبدو يعيش انفصاما في شخصيته، العمل والطاعة في جهة والإخلاص والمحبة لله في جهة أخرى، ونسوا أن شخصية الفرد كلٌّ متكاملٌ متفاعل في ديناميكية متجددة، فلا انفصال بين الفكر والإرادة والوجدان والسلوك كما يعتقد علماء النفس.

-بزوغ المعتزلة، وتأثيرها الفكري والسياسي

إذا كان الصراع الفكري في نهاية القرن الأول الهجري، في خلافة الأمويين، بين الشيعة والخوارج، قد أنجب المرجئة، فإنّ الصراع بين هذه الفرق الثلاث، وفي نفس الخلافة في أوائل القرن الثاني، قد ظهرت فيه فرقة كبيرة الأثر في تاريخ الفكر الديني والسياسي، والمتمثلة في فرقة المعتزلة، التي تدافع على حرية الإنسان، أو ما كان يسمى آنذاك بخلق الإنسان لأفعاله، وحرية إرادته في الاختيار.

وهم بذلك يشككون في الأساس الذي اتخذته الأمويون لتبرير أعمالهم وتسويغ سلطاتهم على الناس⁶¹،

وسائر المخالفين، والرد عليهم، منه... وذكر انه الأصل في علم الكلام لكثرة ما صنف فيه»⁶⁶. وهذا يبين المكانة التي كان يحتلها "واصل بن عطاء" في تلك الفترة.

ولكن لا يعني هذا أن واصلًا انطلق من عدم، لأنّ هناك من مهّدوا لظهور الفكر الاعتزالي، ويذكرهم المعتزلة في طبقاتهم الأولى، وأولهم: "أبو الأسود الدؤلي" ظالم بن عمرو (16ق هـ - 603م/69هـ - 688م). قال عنه يعقوب بن شيبة عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: «حدثنا أبو ضمرة عن عبد الله بن عثمان: أول متكلم في القدر، أبو الأسود الدؤلي»⁶⁷.

وثانيهم: معبد الجهني (ت80هـ - 699م) (نسبة إلى قبيلة جهينة)، الذي قال عنه الرواة انه أول من قال بالقدر في الإسلام، وانه قتل من طرف الحجاج الثقفي سنة80هـ، كان ذلك عندما ثار عبد الرحمان بن محمد بن الأشعث على الحجاج والأمويين، فانضم معبد الجهني إلى هذه الثورة، وبعد فشلها، دخل معبد سجن الحجاج، وعندما أُحضِر معبد مقيداً، قال له الحجاج: «يا معبد كيف ترى قِسم الله لك؟» ويقصد من وراء سؤاله، هل إرادة الله قسمت لمعبد أن يكون أسيراً للحجاج؟، فقال له معبد: «يا حجاج خلّ بيني وبين قِسم الله فإن لم يكن لي قسم إلا هذا رضيت به»، أي أن إرادة الله لا دخل لها بسجنه وأن الحجاج لو تركه حراً فلن يضع نفسه بمحض اختياره في السجن. فقال له الحجاج: «يا معبد أليس قيدك بقضاء الله؟»، فرد

مرجئة الأمة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟ ففكر الحسن في ذلك وقبل أن يجيب قال "واصل بن عطاء": أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً، بل هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعْتَزَلْنَا واصل، فسمي هو وأصحابه المعتزلة⁶⁴.

يتفق الكثير من أصحاب المقالات أو مؤرخي الفرق على أنّ هذا هو السبب المباشر لنشأة المعتزلة، وأن سبب تسمية وظهور المعتزلة هو اختلاف "الحسن البصري" مع تلميذه "واصل بن عطاء" في مرتكب الكبيرة. ف"واصل بن عطاء" هو الذي كان في أوائل القرن الثاني هجري يتصدى بكتابات له للرد على الفرق المختلفة آنذاك من خوارج وشيعة وجبرية ومرجئة، وكل الفرق الأخرى التي تناصب العداء للإسلام.

وهو - أي "واصل بن عطاء" - كما يقول "القاضي عبد الجبار": «أول من صنف وتبّئ (أي تفرغ) للرد على المخالفين بالكتب الكثيرة»⁶⁵، كما يقول فيه "القاضي عبد الجبار" أيضاً: «وكان يلازم مجلس الحسن، ويظنون به الخرس لطول صمته، فمرّ ذات يوم ب «عمرو بن عبيد» (80هـ - 144هـ)، فأقبل عليه بعض مستحيي واصل، فقال: هذا الذي يعدونه في الخرس، ليس أحداً أعلم بكلام غالبية الشيعة، ومارقة الخوارج، وكلام الزنادقة، والدهرية، والمرجئة،

فقال: هذا يعيبي ويعيب أبائي، والله إن ظفرت به لأقطعن يديه ورجليه»⁷¹.

ولما تولى الخلافة هشام بن عبد الملك، انتقم من غيلان، فاعتقله، وقطع يده، كما بتر ساقه، وبعد أيام مر رجل بغيلان وهو موضوع أمام بيته بالحي الدمشقي الفقير، والذباب بكثرة على يده المقطوعة، فقال للرجل ساخرًا: «يا غيلان، هذا قضاء وقدر، فقال له: كذبت، ما هذا قضاء ولا قدر»⁷² فلما سمع الخليفة بذلك، صلبه على إحدى أبواب دمشق.

يتمثل مذهب غيلان الكلامي في تقريره ما سبقه إليه معبد، القائل بالحرية الإنسانية، فصار يخالف في الوقت ذاته ما كان الأمويون يُروجونه من الجبرية، ومن تقريرهم أن كل ما كان، وما هو كائن، وما سيكون مستقبلاً، إنما هو أمر الله وقدره، مبررين بذلك حكمهم للناس، ومباعدين أنفسهم عن التغييرات التي أحدثوها في نظام الحكم الإسلامي⁷³.

ومثال ذلك، ما روي عن عبد الملك بن مروان من أنه لما قتل عمرو بن سعيد بن العاص سنة تسع وستين، أمر بان تطرح رأسه من أعلى القصر إلى أصحابه الذين كانوا ينتظرون خارجه، وأن يهتف إليهم بأن أمير المؤمنين قد قتل صاحبكم بما كان من القضاء السابق والأمر النافذ⁷⁴.

غير أن غيلان ناقضهم - أي الأمويون - في ذلك حين قرر أن الإنسان مختار، وأنه سوف يحاسب على اختياره. وهو القول الذي توسع فيه المعتزلة فيما بعد، وتحول على أيديهم إلى نظرية في الحرية

عليه معبد: «يا حجاج ما رأيت أحداً قيدني غيرك، فأطلق قيدي فإن أدخله قضاء الله رضيت به»⁶⁸.

وهكذا قتل معبد الجهني وهو مؤمن بالشعار الذي كان يدافع عنه وهو: «لا قدر والأمر أنف» يعني أن الأمويين أشاعوا أن معاصيهم وأعمالهم تسير بقدر الله ومشيئته، فعارض معبد هذا الادعاء، إذ لا دخل للقدر في تلك المعاصي، أي "لا قدر" وإن أفعال الأمويين تتم بالعنف والإكراه رغم أنوف المسلمين، وهذا ما قصده معبد بقوله: "والأمر أنف".

وفي نفس السياق دخل معبد الجهني - وهناك من قال كان معه عطاء بن يسار - على "الحسن البصري" وقال له: «يا أبا سعيد هؤلاء الملوك يسفكون دماء المؤمنين ويأخذون أموالهم ويقولون إنما تجري أعمالنا على قدر الله»⁶⁹ فردَّ "الحسن البصري" قائلاً: «كذب أعداء الله»⁷⁰.

أما ثالثهم: فهو أبو مروان غيلان بن مسلم الدمشقي، (ت 106هـ)، ولد وترعرع في مدينة دمشق التي تُنسب إليها، ورحل إلى المدينة طالبا العلم، فدرس على الحسن بن محمد بن الحنفية، ثم درس الفقه على "الحسن البصري" في البصرة.

وكان "غيلان الدمشقي" على صلة بالخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، حيث عهد إليه برد مظالم من سبقه من أمراء بني أمية، فكان غيلان ينادي لبيعها للناس في المدينة ويقول: «تعالوا إلى أموال الظلمة، تعالوا إلى أموال الخونة، وقد وصلت هذه الكلمات العنيفة إلى مسامع هشام بن عبد الملك - قبل أن يُولى الخلافة -

أن تسيهر ينفي عن المعتزلة الطابع السياسي سواء في أسباب النشوء أو في اهتماماتها.

لكن على الطرف النقيض من هذا الرأي، من يعتبر أن مواقف المعتزلة في الأساس سياسية، وتحاول - هذه الفرقة - أن تغلفها بصبغة دينية⁷⁸. وبالتحديد في القضيتين الأساسيتين اللتين كانتا من الأسباب الحقيقية لظهور الفتنة، واقصد بهما: قضية الإمامة، وقضية الحكم على مرتكب الكبيرة، أو الإمام الجائر كما يعبر عنه الخوارج ومسألة الثورة عليه إن ارتكب الكبائر، وخرج عن إجماع الأمة. فمرتكب الكبيرة ليس المقصود منه المواطن البسيط العادي، بل المقصود هو الحاكم الأموي الموغل في الترف والقتل والنهب والعنف والعسف...

إذا كانت المرجئة والمعتزلة قد صنفتا على أنهما فرقتان دينيتان قادما الجدال في مسائل عقدية فقهية إلى الدخول في معترك السياسة، فكيف كان الحال بالنسبة لأهل الحديث والسنة؟ أهل الحديث وتسمى هذه الفرقة بأهل السنة والجماعة، وأصحاب الحديث، وهم أهل الحجاز بزعامة "أحمد بن حنبل" (164هـ - 780م/241هـ - 855م)، و"مالك بن أنس"⁷⁹ (93هـ - 171م/711هـ - 795م).

وقد سمو "أهل السنة" لاستمساكهم وأتباعهم لسنة النبي - ρ - سمو بالجماعة، لقوله - ρ - في إحدى روايات الحديث "هم الجماعة". ولأنهم جماعة الإسلام الذين اجتمعوا على الحق ولم يتفرقوا في الدين، وتابعوا منهج أئمة الحق، ولم يخرجوا عليه في أي أمر من أمور العقيدة. وهم أهل الأثر أو أهل الحديث أو

الإنسانية تضاد مذهب الجبرية. قال "الشهرستاني" عن "غيلان الدمشقي" في الملل والنحل: «كان غيلان يقول بالقدر خيره وشره من العبد، وفي الإمامة إنها تصلح في غير قريش، وكل من كان قائماً بالكتاب والسنة فهو مستحق لها، ولا تثبت إلا بإجماع الأمة»⁷⁵.

وهكذا كان لهؤلاء الأفاضل - "أبو الأسود الدؤلي" (16ق هـ - 603م/69هـ - 688م) في الكوفة، ومعبد الجهني، و"الحسن البصري"، و"عمرو بن عبيد" في البصرة، و"غيلان الدمشقي" في دمشق والمدينة، و"واصل بن عطاء" في المدينة، والبصرة - الذين يجمعهم عصر واحد، وخط واحد وهو مقاومة الفكر الجبري، والارجائي، والملك العضوض للدولة الأموية⁷⁶.

- طبيعة الفرق الكلامية (بين الطابع الديني، والسياسي)

إننا إذا تصفحنا الكثير من المراجع التاريخية التي تبحث في نشأة وطبيعة الفرق الإسلامية، وجدنا أنها تصنف الفرق إلى فرق سياسية كالشيعة والخوارج، وفرق اعتقادية كالجبرية والقدرية والمرجئة والمعتزلة،⁷⁶ ولذا كان ينظر إلى المعتزلة على أنها فرقة بعيدة عن الواقع، تبحث في قضايا تجريدية، كلامية، وبالتالي فهي فرقة أصولية تدافع عن الإسلام بالحجج العقلية، وهذا ما أكده "جولد تسيهر" (1266هـ - 1850م/1340هـ - 1921م) بقوله: «إن لظهور المعتزلة أسبابا وبواعث دينية كتلك التي أدت إلى ظهور أسلافهم القدرية»⁷⁷. ومعنى هذا

كان مستبدا أو عادلا، وهو بهذا يضرب عرض الحائط الشروط الواجب توفرها في الإمام كما حددها الفقهاء. بل أنّ الإمام "ابن حنبل" يعتقد أنّ تنازع عدد من المستبدين على السلطة لا يعفي الناس من وجوب إتباع من غلب⁸⁴

كان من المفروض أن إمام أهل السنة "أحمد بن حنبل" يراعي في ما يدعو له حول الحاكم والشروط التي يجب أن تتوفر فيه، والشرعية التي يستمد منها حكمه، والشرعية التي يسهر على تنفيذها، وإلا كانت دعوته لا تختلف عن ما قال به (توماس هوبز 1588-1679) في القرن السابع عشر ميلادي عندما اعتبر أنّ الإنسان ذئب للإنسان، وأنّ الأناية هي التي تسير البشر، مما يجعل الإنسان مهتد في أرقى شيء في حياته وهي حياته، وأنّ خلاص البشر يكون عن طريق العقد الاجتماعي، الذي توكل فيه السلطة لطرف ثالث خارج العقد، يتحكم في الشعب وفي حقوقه بشكل مطلق، ولن يحصل ذلك إلا من خلال حاكم قوي⁸⁵، وهو نفسه المستبد القوي المتغلب على بقية المستبدين المنازعين على السلطة كما ذهب إلى ذلك "ابن حنبل

وشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية لا يخرج عن عقيدة أهل السنة الرافضة للثورة على الحكام مهما كان فسقهم وانحرافهم، بل إنه يجذب الطاعة للإمام الجائر، لأنّ ضررها أقل من أضرار العصيان، «فستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان»⁸⁶. ودليل "ابن تيمية" على هذا القول السابق الذكر: «إنّ الوقت والمكان الذي يعدم فيه السلطان بموت أو قتل، ولم يقم

الطائفة المنصورة أو الفرقة الناجية كما يزعمون. وقد ارتضت هذه الفرقة خلافة الراشدين كما ارتضت حكم الأمويين والعباسيين⁸⁰.

ورأت أن خلافات الصحابة لا يجوز الخوض فيها، كما توجب الوقوف عند فضائلهم ومحاسنهم دون رذائلهم ومساوئهم، ويجب أن يكون ترتيب الصحابة - كما ترى هذه الفرقة - في الفضل بحسب ترتيبهم في تولي الخلافة. وأن طاعة ولي الأمر عندهم واجبة حتى ولو كان الحاكم فاجرا فاسقا، لأنّ الثورة عليه منكر، لما تحدّثه من فتن وأخطار⁸¹، ومعنى هذا أن هذه الفرقة مناهضة لكل ثورة يقوم بها الشعب لرد مظلمة أو المطالبة بحق.

وهذا ما يؤكد "أبو الحسن الأشعري" بقوله: «إنّ أهل الحديث اتفقوا على أن السيف باطل، ولو قُتلت الرجال وسُبيت الذرية. وأنّ الإمام قد يكون عادلاً، ويكون غير عادل، وليس لنا إزالته وإن كان فاسقاً. وأنكروا الخروج عن السلطان، ولم يروه»⁸². نفهم من قول "أبو الحسن الأشعري" أن استخدام القوة في تغيير المنكر غير مقبول عندهم.

قد يقول قائل إنّ هذا القول لزعم أشعري وليس لعالم من أهل السلف. والجواب هو أنّ إمامهم أحمد بن حنبل بصريح العبارة يقول: «... ومن غلب بالسيف حتى صار خليفةً، وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماما عليه، برا كان أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين»⁸³. ف"ابن حنبل" في هذا القول يدعو إلى الاعتراف بسلطة الحاكم مهما

صرح ابن تيمية نفسه: «من سكت عن الحق فهو شيطان أخرس»⁹⁰.

والاستبداد منافٍ للحرية بكل ما تحمله الكلمة من معنى (سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، دينية، شخصية...)، لذلك يقول أمير الشعراء أحمد شوقي: وللحرية الحمراء باب *** بكل يد مضرجة يدق، أو كما قال المتنبي: عش عزيزا أو مت وأنت كريم *** بين طعن القنا وخفق البنود.

ولكن كانت لأهل السنة كأفراد مواقف سياسية، مخالفة للاتجاه العام لفرقتهم، وتميزت - هذه المواقف - بالجرأة والشجاعة في انتقاد الحكام، ف"الحسن البصري" -الذي يحسب من أهل السنة من حيث العقيدة⁹¹ - يقول: «أفسد أمر هذه الأمة اثنان: عمرو بن العاص يوم أشار على معاوية برفع المصاحف، والمغيرة بن شعبة حين أشار على معاوية بالبيعة ليزيد. ولولا ذلك لكانت شورى ليوم القيامة»⁹²، فالرجلان السابقان الذكر كانا سببا في إلغاء الشورى، ذلك أنّ عمرو بن العاص بإشارته تلك، أوقف التقدم الحاصل من طرف جيش علي بن أبي طالب على معاوية بن أبي سفيان، فلولا تلك الإشارة لكانت الغلبة لجيش علي. أما إشارة الثاني - أي المغيرة بن شعبة - كانت السبب المباشر لإلغاء مبدأ الشورى وتحول الحكم الشوري إلى ملك عضوض.

كما اتخذ "الحسن البصري" موقفا معاديا لمعاوية قائلا: «أربعة خصال كن في معاوية، لو كانت فيه واحدة لكانت موبقة (تهلكة، فحشاء): انتزأؤه (أخذه)

غيره، أو تجري فيه فتنة بين طائفتين، أو يخرج أهله عن حكم سلطان، كبعض أهل البوادي والقرى، يجري فيها من الفساد في الدين والدنيا، ويفقد فيه من مصالح الدنيا والدين ما لا يعلمه إلا الله»⁸⁷.

فأهل السنة، ومن خلال ما ذهب إليه "ابن حنبل" و"ابن تيمية"، يركزون في موقفهم المهادن للحكام على أنّ النهي عن المنكر يجب ألا يؤدي إلى مضرة أعظم من المنكر المنهي عنه، ومثال ذلك أنّه لو علم أنّ نهي عن شرب الخمر يؤدي إلى قتل جماعة من المسلمين، لم يصبح هذا النهي واجبا، وهذا ما يتماشى والقاعدة الفقهية التي تنص على أنه إذا نجم عن تغيير المنكر منكرا أكبر منه، وجب ترك المنكر الأول، لأنّ الشريعة تهدف إلى جلب المصالح ودرء المفساد، فإذا كان يترتب عن إصلاح مفسدة، مفسدة أعظم منها، وجب ترك الأولى أفضل⁸⁸.

ويقدم لنا "ابن تيمية" مثال على هذه القاعدة من خلال قوله: «إنّ المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف، وإن كان فيهم ظلم... لأنّ الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فيدفع أعظم الفسادين بالتزام الأدي»⁸⁹. وهنا يفترض "ابن تيمية" أن الثورة على الحاكم تؤدي دائما إلى الفتنة والفساد، وهذا ما لا يؤكده التاريخ. ذلك أنّ الحاكم المستبد السالب لحرية شعبه، تُصبح الثورة عليه من أجل تغيير هذا المنكر فرض عين لا فرض كفاية، لأنّه كما

وفي رواية عن سعيد بن المسيب - من كبار أهل العلم في الحديث والفقه والتفسير القرآني، يعتبر سيد فقهاء المدينة والتابعين⁹⁸ - دُعي إلى نيف وثلاثين ألف ليأخذها، فقال: «لا حاجة لي فيها ولا في بني مروان، حتى ألقى الله فيحكم بيني وبينهم»⁹⁸، يعني انه محتج على حكم بني أمية عامة وبني مروان خاصة، وغير راض عنه، بل نافر حتى مما يقدمونه له من أموال.

وما يؤكد أنّ أهل السنة لم يكونوا جميعا يعتقدون بمهادنة الحكام، هو أن أول الأئمة الأربعة عندهم: أبو حنيفة النعمان قد تعرض لمحتتين في حياته نتيجة مواقف السياسية، أولها في عهد الخلافة الأموية، عندما وقف مع ثورة الإمام «زيد بن علي»، ورفض أن يعمل عند والي الكوفة يزيد بن عمر بن هبيرة، فحبسه الوالي⁹⁹. أما محنته الثانية فكانت في عصر الدولة العباسية، وسببها وقوفه إلى جانب ثورة الإمام محمد النفس الزكية، وكان يجهر بمخالفة المنصور في غاياته عندما يستفتيه، وعندما دعاه أبو جعفر المنصور ليتولى القضاء امتنع، كما طلب منه أن يكون قاضي القضاة فامتنع، فحبسه إلى أن توفي في بغداد سنة 150هـ¹⁰⁰.

يتضح مما سبق، أنّ أقطاب أهل السنة كانوا يمارسون النقد اللاذع والمعارضة القوية الصريحة، ويكفي الإشارة هنا إلى محنة "ابن حنبل"، حيث اعتنق المأمون رأي المعتزلة في مسألة خلق القرآن، وطلب من ولّاته في الأمصار عزل القضاة الذين لا يقولون برأي المعتزلة، فرفض "ابن حنبل" هذا الرأي، وبقي متمسكاً برأيه

على هذه الأمة بالسيف حتى اخذ الأمر من غير مشورة، وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة، واستخلافه بعده ابنه وادعاه زيادا، وقتله حجراً وأصحاب حجر. فيا ويلاً له من حجر، ويا ويلاً له من حجر وأصحاب حجر»⁹³.

ويشهد التاريخ فعلاً أنّ معاوية أخذ الخلافة بقوة السيف بعد حروب طاحنة بينه وبين الخليفة المنتخب علي بن أبي طالب، وقد كان أثناء اعتلائه الحكم بقايا الصحابة، ويكفي أن نشير إلى واحد منهم الحسن بن علي الذي تنازل عن الخلافة ليس حبا في معاوية أو كونه أجدر بها، بل حقنا لدماء المسلمين ليس إلّا. أمّا قتله حجراً بن عدي وجماعته -القائد العسكري، من أعظم قادة الفتوحات الإسلامية، الذي كان فارسا في فتح العراق وإيران والشام⁹⁴ - فقد جلب هذا الفعل الشنيع سخط واستنكار المسلمين، فقد روى الطبري أن عائشة قالت لمعاوية عندما دخل عليها: «يا معاوية أما خشيت الله في قتل حجر وأصحابه»⁹⁵.

وكل هذا يبين الموبقات التي اقترفتها معاوية عندما حوّل الملك عضوضاً، وسنّ سنة سيئة تتمثل في إغائه للحكم الشوري الذي سار على منواله الخلفاء الراشدون امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾⁹⁶، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾⁹⁷.

عرفته في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان، خاصة في الحقبة الأخيرة من حكمه، وبالتحديد بعد ظهور الأرسطراطية، وتغول أثرياء بني أمية، وسيطرتهم على دواليب السلطة بشكل كبير، رغم أنّ اختيار هذا الخليفة الثالث كانت بشكل ديمقراطي أوسع وأفضل ممن سبقه، لأنّ الاختيار كان بين ستة من أفضل الصحابة، ثم كانت التركيبة من طرف الأمة.

ولكن كانت الفتنة الكبرى، إذ حوَصر قصر الخليفة لمدة أشهر!؟ وقتل دون معرفة القاتل بشكل واضح لا لبس فيه!؟ وحدثت الفتنة الكبرى الثانية كما يجلول «طه حسين» (1989م-1973م) أن يسميها، وهي التي تعرف بفتنة علي وبنيه، إذ جرت معارك أهلية شتى بين الأخوة الأعداء، أشهرها: معركة الجمل، وصفين، ونهروان، وانتهت باغتيال الخليفة الرابع.

ثم ما حدث في عام الأربعين من الهجرة، حين تنازل الحسن بن علي عن الحكم لمعاوية بن أبي سفيان، ولغاية هذه الفترة ظهر على الساحة، فرق كلامية أشهرها الخوارج، والشيعة، وأهل السنة، وبعد مرور أكثر من نصف قرن ظهر معتزلة "واصل بن عطاء"، أو ما يعرفوا بفرقة المعتزلة الكلامية، وفيها حصل الاختلاف بين مؤرخي الفرق والمستشرقين، أهي امتداد لفرقة المعتزلة التي ظهرت في وقت كانت الفتنة على أشدها والحرب الأهلية مرتفع لهيها، والتي كانت تعرف بفرقة المعتزلة السياسيين الذين اعتزلوا أطراف النزاع آنذاك.

وفي كل الأحوال كانت المعتزلة تقر بشرعية الخلافة الراشدة، وتحترم الترتيب الزمني للخلفاء دون أن

المتمثل في أنّ القرآن كلام الله منزل غير مخلوق¹⁰¹، وظلّ مدافعا عنه ليس في عهد المأمون فحسب، بل في عهدي المعتصم والواثق كذلك، ولكنهم -أي أهل السنة - رفضوا نزع الشرعية عن الحكام، والثورة ضدهم، مستندين في ذلك إلى تجارب الأمة في الثورات الفاشلة عبر تاريخ الأمة، وما انجر عنها من فتن ومحن، ودموع ودماء.

3-خاتمة:

ومن كل ما سبق يمكن القول أنّ مسألة الخلافة كانت السبب الرئيسي لظهور الفرق، إذ واجه المسلمون أول مشكلة اعترضتهم بعد موت الرسول مباشرة، وقبل دفنه، وكانت حادثة السقيفة المنعرج الأول الذي أفرز اختلافات قبّلية بين المهاجرين والأنصار من جهة، وبين القرشيين وغيرهم من جهة ثانية، وبين المتشيعين - ولا أقول الشيعة، لأنّ هذه الفرقة ظهرت بعد حادثة التحكيم - لعلي وأغلبهم من بني أمية، والقائلين بخلافة أبا بكر الصديق من جهة ثالثة، بل إنّ خلافة هذا الأخير اعترضتها جملة من التمللات وصلت لحد القتال وعرفت بحروب الردة، وهي في الأصل حركات سياسية رافضة لما آلت إليه الخلافة، رغم أنّ السلطة الحاكمة أعطتها بعد ديني، واعتبرتهم مرتدين.

ثم أخذت الخلافة شكلاً جديداً بانتقالها إلى الخليفة الثاني من خلال استفتاء على عمر بن الخطاب بعد اختياره من الخليفة الأول أبو بكر الصديق، وتركيبته من طرف مجموعة من خيرة الصحابة، ولم تكن في هذه المرحلة معارضة أو خلاف على السلطة بالشكل الذي

⁸ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (د-ط)، (د-ت)، ص 307.

⁹ البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله): الجامع المسند الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط1، 2001، حديث رقم 3800.

¹⁰ جرجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط2، (د-ت)، ج1، ص123

¹¹ ابن تيمية (احمد بن عبد الحليم): منهاج السنة، تح: محمد رشاد سالم، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1986 ج1، ص533.

¹² إنَّ معاني العقل متعددة بتعدد العصور والمذاهب والثقافات بل إن مفهومه يختلف من فيلسوف إلى آخر، وعلى العموم، هو ملكة الفهم أو ملكة التعرف بواسطة الفكرة أو التصور. (Louis-Marie Morfaux, Nouveau vocabulaire de la philosophie et des sciences humaines, Armand Colin, paris, 2005, p275).

¹³ فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج13، ص198.

¹⁴ محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد والمذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د-ط)، (د-ت)، ص24.

¹⁵ محمد علي أبو ريان: تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1992، ص125.

تأخذ بمبدأ الأفضلية، ولا بمبدأ القرشية للإمام. ولكنها بالمقابل وفي أغلب الأحيان وقفت موقف معارض بل عدائي اتجاه الحكم الأموي وحتى العباسي الذي شاعت فيهما قيما أخلاقية تتنافى ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وانطلاقاً من مبدئها الرافض للجبرية والظلم، ثارت المعتزلة على كل إمام ظالم، وسارت كذلك وراء كل خارج عن إمام منحرف مرتكب للكبائر، مُؤجج للفتن وتكاثرها.

الهوامش والإحالات:

¹ القاضي عبد الجبار: المغني، تح: محمود محمد قاسم، (د-ط)، (د-ت)، مج20، ج1، ص279.

² المصدر نفسه، ص280.

³ الإبانة عن أصول الديانة، تح: فوقية حسين محمود، دار الأنصار، مصر، ط1، 1977، ج1، ص252.

⁴ العثمانية، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، لبنان، ط1، 1991، ص195.

⁵ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تح: محمد يوسف موسى وعلى عبد المنعم عبد الحليم، مكتبة الجانحي، مصر، (د-ط)، 1950، ص424.

⁶ مصطفى عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر، الطبعة العربية الجديدة، 2000، ص179.

⁷ "الطبري" (محمد بن جرير): تاريخ "الطبري" (تاريخ الأمم والملوك)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986م، ج3، ص428-429.

واجتمعوا في معاوية عمرو بن العاص ومثل الأشعري
دومة الجندل، وحضر الاجتماع جمع من الصحابة،
ولكن التحكيم فشل نظراً لصعوبة حل الخلاف وإصرار
الطرفين على مواقفهما السابقة، وعدم حيافة الحكيم
على قوى محايدة تنفذ القرار. /القاضي أبو بكر العربي:
العواصم من القواصم، تح: عمار طالبي، دار التراث،
ص 172. القاهرة، مصر، (د-ط)، 1974،

25 الطبري: تاريخ الطبري، ج3، ص207.

26 ابن هشام (أبو محمد عبد الملك): سيرة النبي - ρ
-تح: مجدي فتح السيد، دار الصحابة للتراث بطنطا،
مصر، ط1، 1995، مج4، ص336.

27 ابن قتبية (الدينوري): الإمامة والسياسة (المعروف
بتاريخ الخلفاء)، تح: علي شيري، دار الأضواء للطباعة
والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ج1، ص181.
وانظر: النوبختي (الحسن بن موسى) والقمي (سعد بن
عبد الله): فرق الشيعة، تح: عبد المنعم الحفني، دار
الرشاد، القاهرة مصر، ط1، 1992، ص19 الهامش
رقم3.

28 أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب ابن واضح:
تاريخ يعقوبي، تر، تح: عبد الأمير مهنا، مؤسسة
العالمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1993، ج2،
ص254.

29 أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الفتن،
حديث رقم: 7109.

30 هشام جعيط: الفتنة (جدلية الدين والسياسة في
الإسلام المبكر)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،
لبنان، ط4، 2000، ص325.

16 "طه حسين": الفتنة الكبرى، دار المعارف، مصر،
(د-ط)، (د-ت)، ج1، ص135.

17 المقرئ (تقي الدين أحمد بن علي): المواعظ
والاعتبار بذكر الخطط والآثار - الخطط المقرئية -تح:
محمد وبينهم، مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة،
مصر، ط1، 1998، ج3، ص82.

18 المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي):
مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح: محمد محي الدين
عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط5، 1973،
ج1، ص552.

19 منهاج السنة، ج1، ص535.

20 "الجاحظ": كتاب العثمانية، ص173.

21 منهاج السنة، ج1، ص535.

22 "الجاحظ": كتاب العثمانية، ص173.

23 ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، تح: محمد أبو
الفضل إبراهيم، دارا لجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1996،
ج9، ص199.

رضي الله عنه مع علي بعد أن التقى جيش²⁴
معاوية في صفين، وحصلت بينهم مقتلة عظيمة، جيش
وخارت قوى الجيشين عن مواصلة المعركة، وكاد الجيش
أن ينتصر على الجيش علي بن أبي طالب العراقي بقيادة
رضي الله عنهما، الشامسي بقيادة معاوية بن أبي سفيان
معاوية عن وكان مع عمرو بن العاص هنا تفتق ذهن
رجلاً يحمل المصحف معاوية فكرة التحكيم، فأرسل
بيننا وبينكم كتاب: ويقول له علي إلى
أنا أولى بذلك، بيننا كتاب: علي فقال الله.
أبو موسى في هذا التحكيم علياً ومثل الله.

⁴² المغني، الإمامة، تح: محمود محمد قاسم، مطبعة دار الكتب المصرية، ط1، 1962، ج1، ص127.
⁴³ فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج12، ص301.
⁴⁴ ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، ج3، ص63.
⁴⁵ كتاب النبوات، تح: إبراهيم رمضان، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص129.
⁴⁶ البغدادي (عبد القاهر بن طاهر بن محمد): الفرق بين الفرق، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، الكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، (د - ط)، 1995، ص57.
⁴⁷ ابن كثير: البداية والنهاية، ج4، ص247، وانظر الأشعري: مقالات الإسلاميين، ج1، ص13.
⁴⁸ عبد العزيز الدوري: مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص70.
⁴⁹ أجناس جولد تسيهر: العقيدة والشريعة في الإسلام، تر محمد يوسف موسى وآخرون، دار الكتاب العربي، مصر، ط2، 1959، ص170.
⁵⁰ ابن نشوان الحميري: شرح رسالة الحور العين وتنبية السامعين، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، (د-ط)، 1948، ص150.
⁵¹ علي حسن الخربولي: الحضارة العربية الإسلامية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1994، ص16.
⁵² العقد الفريد، ج2، ص388.
⁵³ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تح: فؤاد سيد، دار التونسية للنشر، (د-ط)، (د-ت)، 1979، ص215.

³¹ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ص491.
³² ابن خلدون: المقدمة، ص197.
³³ المرجع نفسه، ص138.
³⁴ ابن كثير (الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر): البداية والنهاية، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1997، ج8، ص89.
³⁵ ابن خلدون: المقدمة، ص195.
³⁶ <http://ar.islamstory.com/>،
2013/08/12 - 19 سا25د).
³⁷ البويهيون، بنو بويه : سلالة من الديلم (جنوب بحر الخزر) حكمت في غرب إيران والعراق سنوات 932-1056 م. (<http://www.arab-ency.com/ar/>،
2013/08/13، 23-31 سا).
³⁸ <http://www.3deed.com/vb/thread123678.html>
<http://www.3deed.com/vb/thread123678.html>
2013/08/13./#ixzz2bsuARayn - 23 سا).
³⁹ عبد العزيز سالم: تاريخ الدولة العربية، ضمن سلسلة دراسات في تاريخ العرب، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، (د-ط)، (د-ت)، ج2، ص154.
⁴⁰ النوبختي: فرق الشيعة، ص15.
⁴¹ القاضي عبد الجبار: تثبيت دلائل النبوة، تح: عبد الكريم عثمان، دار العربية للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، (د-ط)، (د-ت)، ج2، ص528، ص529.

⁶⁷ أبو القاسم البلخي وآخرون، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 79.

⁶⁸ المقرئزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - الخطط المقرئزية - ج 6، ص ص 34، 36.
⁶⁹ المرجع نفسه، ص 38.

⁷⁰ / السياسة الأموية والفلسفة أحمد صبحي منصور
<http://www.ahewar.org> 20/ الجبرية/

سا25د. /01/2013/08/

⁷¹ ابن عساكر: تاريخ دمشق، تح: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، (د-ط)، 1415هـ، ج 48، ص 186.

⁷² المرجع نفسه، ص 186.

⁷³ محمد عمارة: مسلمون ثوار، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط 3، 1988، ص 145.

⁷⁴ ابن قتيبة الدينوري: الإمامة والسياسة (المعروف بتاريخ الخلفاء)، تح: علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 1990، ج 1، ص 22.
⁷⁵ ج 1، ص 227.

⁷⁶ يكفي الإشارة أن حكام بني أمية مارسوا العسف والعنف في أعلى درجاته على أقطاب هذا الاتجاه المعارض لسياستهم القائل بالحرية، فالخليفة عبد الملك بن مروان لم يتورع عن قتل معبد الجهني، ولم يتردد خالد بن عبد الله القسري في ذبح الجعد بن درهم أسفل المنبر بعد صلاة العيد، أما غيلان الدمشقي (ت 106هـ - 724م) فقد صلبه هشام بن عبد الملك. / البغدادي: الفرق بين الفرق، تح: محمد محي الدين عبد الحميد،

⁵⁴ الزهري (محمد بن سعد): الطبقات الكبرى، تح: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2001، ج 5، ص 67.

⁵⁵ غوريغوريوس بن أهرون المعروف بابن العبري: تاريخ مختصر الدول، تح: أنطون صالحاني اليسوعي، دار الرائد اللبناني، لبنان، ط 2، 1994، ص 166.

⁵⁶ سورة التوبة: الآية 106.

⁵⁷ النظريات السياسية الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط 7، 1977، ص 86.

⁵⁸ المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج 3، ص 154.

⁵⁹ الشهرستاني: الملل والنحل، ج 1، ص 112.

⁶⁰ الشهرستاني: الملل والنحل، ج 1، ص 114.

⁶¹ عبد العزيز الدوري: مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط 2، 2007، ص 62.

⁶² لويس غاردييه، ج قنواتي: فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية، ترجمة: صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان ط 1، 1967، ج 1، ص 91.

⁶³ عبد الرحمن بدوي، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، دار العلم، بيروت، لبنان، ط 4، 1980، ص 180.

⁶⁴ الملل والنحل، ج 1، ص 52.

⁶⁵ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 234.

⁶⁶ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 234.

- المكتبة العصرية صيدا، بيروت، (د-ط)، 1995، ص18.
- ⁷⁷ العقيدة والشريعة في الإسلام، تر محمد يوسف موسى وآخرون، دار الكتاب العربي، مصر، ط2، 1959، ص101.
- ⁷⁸ محمد عمارة مثلا في كل كتبه عن المعتزلة، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، المعتزلة والثورة، الإسلام وفلسفة الحكم، المعتزلة ومشكلة الحرية، الإسلام والثورة...
⁷⁹ عبد المنعم الحفني: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، دار الرشد، القاهرة، مصر، ط1، 1993 ص45.
- ⁸⁰ حسين فوزي النجار: الإسلام والسياسة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص192.
- ⁸¹ محمد عمارة: تيارات الفكر الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 1997، ص131.
- ⁸² مقالات الإسلاميين، ج2، ص125.
- ⁸³ محمد عبد القادر أبو فارس: "القاضي أبو يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص4.
- ⁸⁴ المرجع نفسه، ص6.
- ⁸⁵ نظريات تفسير نشوء العقد الاجتماعي: عقد اجتماعي/ www.arab-ency.com/ar/ 2013/08/24: 22 سا30د.
- ⁸⁶ السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، السعودية، (د-ط)، (د-ت)، ص233.
- ⁸⁷ السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص233.
- ⁸⁸ عبد المجيد محمود مطلوب: المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، (د-ط)، 1998، ص262.
- ⁸⁹ منهاج السنة، ج2، ص87.
- ⁹⁰ يقول ابن تيمية: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (سورة النساء: الآية 135). ولوى لسانه: أخبر بالكذب، وأعرض: سكت وكنتم الحق، والساكت عن الحق شيطان أخرس / منهاج السنة، ج2، ص89.
- ⁹¹ رغم انه يُصنف في الطبقة الرابعة عند المعتزلة.
- ⁹² السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان): تاريخ الخلفاء، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص79.
- ⁹³ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج3، ص209.
- ⁹⁴ ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج4، ص131.
- ⁹⁵ تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1986، ج3، ص232.
- ⁹⁶ سورة الشورى: الآية 38
- ⁹⁷ سورة آل عمران: الآية 159
- ⁹⁸ ابن خلكان (أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم): وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، (د-ط)، 1994، ج1، ص258، حرف السين.
- ⁹⁹ محمد أبو زهرة: أبو حنيفة (حياته وعصره - آراؤه وفقهه)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د-ط)، 1991، ص ص36، 37.
- ¹⁰⁰ المرجع نفسه، ص ص42، 44.

- ابن عساكر: تاريخ دمشق، تح: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، (د-ط)، 1415هـ
- ابن قتيبة (الدينوري): الإمامة والسياسة (المعروف بتاريخ الخلفاء)، تح: علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1990
- ابن قتيبة الدينوري: الإمامة والسياسة (المعروف بتاريخ الخلفاء)، تح: علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1990
- ابن كثير (الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر): البداية والنهاية، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1997
- ابن نشوان الحميري: شرح رسالة الحور العين وتنبية السامعين، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، (د-ط)، 1948.
- ابن هشام (أبو محمد عبد الملك): سيرة النبي - ρ - تح: مجدي فتح السيد، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط1، 1995
- أبو القاسم البلخي وآخرون، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تح: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، (د-ط)، (د-ت)، 1979
- البغدادي: الفرق بين الفرق، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، (د-ط)، 1995
- أجناس جولد تسيهر: العقيدة والشريعة في الإسلام، تر محمد يوسف موسى وآخرون، دار الكتاب العربي، مصر، ط2، 1959

¹⁰¹ احمد بن حنبل: كتاب العقيدة، برواية عبدوس العطار، دار قتيبة، دمشق، (د-ط)، 1988، ص79.

المصادر والمراجع:

- -ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارا لجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1996
- -ابن الأثير: الكامل في التاريخ، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (د-ط)، (د-ت)
- -ابن تيمية (احمد بن عبد الحلیم): السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، السعودية، (د-ط)، (د-ت)
- -ابن تيمية (احمد بن عبد الحلیم): كتاب النبوات، تح: إبراهيم رمضان، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1992
- -ابن تيمية (احمد بن عبد الحلیم): منهاج السنة، تح: محمد رشاد سالم، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1986
- -ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد): المقدمة، تح: احمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
- -ابن خلكان (أحمد بن محمد بن إبراهيم): وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، (د-ط)، 1994
- -ابن عبد ربه (احمد بن محمد): العقد الفريد، تح: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983.

- أجناس جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، تر محمد يوسف موسى وآخرون، دار الكتاب العربي، مصر، ط2، 1959.
- أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب ابن واضح: تاريخ يعقوبي، تر: تح: عبد الأمير مهنا، مؤسسة العالمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1993
- احمد بن حنبل: كتاب العقيدة، برواية عبدوس العطار، دار قتيبة، دمشق، (د-ط)، 1988
- البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله): الجامع المسند الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط1، 2001
- البغدادي (عبد القاهر بن طاهر بن محمد): الفرق بين الفرق، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، (د-ط)، 1995
- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): العثمانية، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، لبنان، ط1، 1991.
- الزهري (محمد بن سعد): الطبقات الكبرى، تح: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2001،
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان): تاريخ الخلفاء، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003
- العثمانية، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، لبنان، ط1، 1991
- القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد و العدل، الإمامة، تح، محمود محمد قاسم، مطبعة دار الكتب المصرية، ط1، 1962.
- القاضي عبد الجبار: تثبيت دلائل النبوة، تح: عبد الكريم عثمان، دار العربية للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، (د-ط)، (د-ت).
- -القاضي أبو بكر العربي: العواصم من القواصم، تح: عمار طالبي، دار التراث، القاهرة، مصر، (د-ط)، 1974
- -الأشعري (أبو الحسن علي): الإبانة عن أصول الديانة، تح: فوقية حسين محمود، دار الأنصار، مصر، ط1، 1977
- -المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي): مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط5، 1973
- المقرئ (تقي الدين احمد بن علي): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - الخطط المقرئية - تح: محمد وينهم، مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط1، 1998
- جرجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط2، (د-ت)
- حسين فوزي النجار: الإسلام والسياسة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1998
- "الطبري" (محمد بن جرير): تاريخ "الطبري" (تاريخ الأمم والملوك)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986

- "طه حسين": الفتنة الكبرى، دار المعارف، مصر، (د-ط)، (د-ت)
- عبد الرحمن بدوي، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، دار العلم، بيروت، لبنان، ط4، 1980
- عبد العزيز الدوري: مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2005
- عبد العزيز سالم: تاريخ الدولة العربية، ضمن سلسلة دراسات في تاريخ العرب، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، (د-ط)، (د-ت)
- عبد المجيد محمود مطلوب: المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، (د-ط)، 1998
- عبد المنعم الحفني: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية، دار الرشد، القاهرة، مصر، ط1، 1993
- علي حسن الخربولي: الحضارة العربية الإسلامية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1994
- غوريغوريوس بن أهرون المعروف بابن العبري: تاريخ مختصر الدول، تح: أنطون صالحاني اليسوعي، دار الرائد اللبناني، لبنان، ط2، 1994
- لويس غاردييه، ج قنواي: فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية، ترجمة: صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان ط1، 1967
- محمد أبو زهرة: أبو حنيفة (حياته وعصره - آراؤه وفقهه)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د-ط)، 1991
- محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد والمذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د-ط)، (د-ت)
- محمد ضياء الدين الرئيس: النظريات السياسية الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط7، 1977
- محمد عبد القادر أبو فارس: "القاضي أبو يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2009
- محمد علي أبو ريان: تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1992
- محمد عمارة: تيارات الفكر الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 1997
- محمد عمارة: مسلمون ثوار، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط3، 1988
- مصطفى عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر، الطبعة العربية الجديدة، 2000
- هشام جعيط: الفتنة (جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط4، 2000
- -النونجي (الحسن بن موسى) والقمي (سعد بن عبد الله): فرق الشيعة، تح: عبد المنعم الحفني، دار الرشد، القاهرة، مصر، ط1، 1992
- الجويني (عبد الملك بن عبد الله): الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تح: محمد يوسف موسى وعلى عبد المنعم عبد الحليم، مكتبة الجانجي، مصر، (د-ط)، 1950

-
- الشهرستاني الملل والنحل، مكتبة الحسين التجارية، القاهرة، مصر، (د-ط)، 1948.
 - العسقلاني (ابن حجر احمد): فتح الباري شرح صحيح البخاري ، تق تح تع: عبد القادر شيبه الحمد، (د-دار نشر)، الرياض، ط1، 2001.
 - (Louis-Marie Morfaux, - Nouveau vocabulaire de la philospophie et des sciences humaines, Armand Colin, paris, 2005
 - <http://ar/islamstory.com>
 - http://www.3deel.com/vb/t_hread123678.html
 - www.arab-ency.com/ar/
 - www.ahewar.org